

قانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠١٩

يربط موازنة الجهاز الوطني للتنمية شبه جزيرة سيناء

للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

قدرت جملة موازنة الجهاز الوطني للتنمية شبه جزيرة سيناء للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ بمبلغ ٣٥١٨٠٠٠ جنيه (فقط وقده خمسة وثلاثون مليوناً ومائة وثمانية آلاف جنيه) .

(المادة الثانية)

قدر التكاليف والمصروفات للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ بمبلغ ١٨٠٥٤٠٠٠ جنيه (فقط وقده ثمانية عشر مليوناً وأربعة وخمسون ألف جنيه) موزعة كالتالي :

أجور بمبلغ ١١٦٧٣٠٠٠ جنيه .

باقي التكاليف والمصروفات بمبلغ ٦٣٨١٠٠٠ جنيه .

(المادة الثالثة)

قدر الإيرادات للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ بمبلغ ١٢٠٠٠٠٠ جنيه (فقط وقده اثنا عشر مليون جنيه) .

(المادة الرابعة)

قدر خسائر العام (عجز النشاط) للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ بمبلغ ٦٠٥٤٠٠٠ جنيه (فقط وقده ستة ملايين وأربعة وخمسون ألف جنيه) .

(المادة الخامسة)

قدرت الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ بمبلغ ١٧٠٥٤٠٠ جنيه (فقط وقدره سبعة عشر مليوناً وأربعة وخمسون ألف جنيه) موزعة كالتالي :

استخدامات استثمارية بمبلغ ١١٠٠٠٠٠ جنيه .

تحويلات رأسمالية بمبلغ ٦٠٥٤٠٠٠ جنيه .

(المادة السادسة)

قدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ بمبلغ ١٧٠٥٤٠٠ جنيه (فقط وقدره سبعة عشر مليوناً وأربعة وخمسون ألف جنيه) منها مبلغ ١٣٣٦٨٠٠ جنيه مساهمة من الخزانة العامة .

(المادة السابعة)

تعتبر أحكام التأشيرات العامة للهيئات الاقتصادية الملحوظة بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه وتسري على هذا الجهاز بما لا يتعارض مع قانون إنشائه .

(المادة الثامنة)

يلتزم الجهاز بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالاستخدامات الاستثمارية إلا في ضوء التنظيم الذي يضعه بنك الاستثمار القومي .

(المادة التاسعة)

لا يجوز للجهاز السحب على المكتشوف من البنك المركزي المصري والبنوك الأخرى إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء بعد عرض وزير المالية .

(المادة العاشرة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويُعمل به اعتباراً من أول يوليو ٢٠١٩ يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية ٢٢ شوال سنة ١٤٤٠ هـ

(الموافق ٢٦ يونيو سنة ٢٠١٩ م) .

عبد الفتاح السيسي

۱۹۳۰/۱۲۰-۲۰۱